

تقرير

تسريح العمال في الأردن

بين الواقع ولغة الأرقام المعلنة

سلسلة تقارير المرصد العمالي الأردني

إعداد:

المرصد العمالي الأردني
مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية
بالتعاون مع مؤسسة فريدرش ايبرت

آذار، 2010



مؤسسة بحثية علمية مستقلة تأسست كدار دراسات وابحث ودار قياس رأي عام في عام 2003، يسعى المركز للمساهمة في تحقيق التنمية الشاملة في الأردن من خلال تطوير وتحديث المجتمع الأردني إقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وتشريعياً، والعمل على بناء الأردن الديمقراطي القائم على أسس الحرية والعدل والمساواة، وضمان الحقوق الانسانية الأساسية الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والمدنية لجميع الأردنيين، وذلك من خلال إعداد الدراسات والتقارير واستطلاعات الرأي، وبناء قواعد بيانات تغطي مختلف مجالات التنمية التي تسهم في تحقيق رسالة المركز.

مؤسسة ألمانية غير ربحية، تقوم على مبادئ الديمقراطية الاجتماعية، تأسست في عام 1925 وافتتحت مكتبها في عمان سنة 1986، وتهدف لدعم الفعاليات السياسية والمنظمات غير الحكومية في مساعيها للإصلاح وللمشاركة الفعالة في الحياة السياسية على جميع مستوياتها ومساعدة صانعي القرار الاقتصادي والاجتماعي للتغلب على تحديات العولمة وإيجاد الحلول المؤدية إلى العدالة الاجتماعية والاستقرار. كما تهدف الى مساعدة المؤسسات النسائية في جهودها من أجل تحسين مستوى مشاركة المرأة ومساواة النوع الإجتماعي في الحياة السياسية والاجتماعية والإقتصادية.

برنامج مشترك بين مركز الفينيق ومؤسسة فريدريش إيبيرت - الاردن ، يعمل المرصد على رصد واقع وآفاق تطور الحركة العمالية والنقابية الأردنية والدفع باتجاه تطوير التشريعات العمالية بالمشاركة مع الاطراف ذات العلاقة ووفق معايير العمل الدولية بما يسهم في تحسين ظروف العمل لجميع العاملين في الأردن. ويقوم المرصد بإعداد التقارير ونشرها حول واقع العاملين في الأردن ويتابع الأنشطة النقابية المختلفة ساعيا لتسهيل تبادل الخبرات العمالية والنقابية بين الأردن والدول العربية والعالمية بهدف الاستفادة من تنوع تجاربها.

تنويه:

إن مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية ومؤسسة فريدريك إيبيرت غير مسؤولين عن تصريحات الجهات الأخرى الواردة في سياق التقرير

تقرير

تسريح العمال في الأردن

بين الواقع ولغة الأرقام المعلنة

سلسلة تقارير المرصد العمالي الأردني

إعداد:

المرصد العمالي الأردني
مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية
بالتعاون مع مؤسسة فريدريش ايبرت

آذار، ٢٠١٠

المحتويات

٧	تقديم
٩	الإطار الرقمي
١٠	العاملون الأردنيون في الخارج
١١	مبررات تسريح العمال
١١	توقعات متفاوتة لعام ٢٠١٠
١٢	التوصيات

تقديم

تواجه الحركة العمالية الأردنية تحد جديد إلى جانب التحديات الأخرى التي تواجهها، وتتمثل بعمليات تسريح العمال. حيث شهد سوق العمل الأردني عمليات تسريح للعاملين قامت وما زالت تقوم بها عشرات الشركات بشكل قانوني وغير قانوني.

وقد حاولنا خلال هذا التقرير إلقاء الضوء على قضية تسريح العمال من أعمالهم من خلال رصد الإطار الرقمي والإحصائي لأعداد العمال المسرحين داخليا وخارجيا، والمبررات التي تسوقها الشركات للاستفادة من نص المادة ٣١ من قانون العمل، بالإضافة إلى بعض التصورات المستقبلية لعمليات التسريح خلال ما تبقى من العام الحالي ٢٠١٠، إلى جانب تقديم بعض التوصيات التي قد تساعد في الحد من تسريح العمال والتخفيف من آثار عمليات تسريحهم.

الإطار الرقمي:

قراءتان يمكن الاعتماد عليهما في قضية تسريح العمال الأردنيين، الأولى "إحصائية رقمية" تخص الأعداد المسجلة لدى وزارة العمل. والثانية قراءة اجتماعية اقتصادية، بعيدا عن لغة الأرقام، تتمثل بآليات التسريح وطرائقه، لأن العديد من المؤسسات أغلقت أبوابها وسرحت عمالها بعيدا عن وزارة العمل وأخرى فاوضت عمالها على التسريح على طريقة ما "بين نارين" فإما أن يقبل العامل بتسوية أو بتعويض الفصل التعسفي وغالبا ما تكون قيمة التسوية أعلى من الحد المنصوص عليه في تعويض الفصل التعسفي كما يقره قانون العمل، وهنا تظهر التسوية في صورة استقالة طوعية وليست فصلا تعسفيا مسجلا في دائرة الأرقام.

القراءة الإحصائية الرقمية تقول بأن نصوص المادة ٣١ من قانون العمل الأردني رقم ٨ لعام ١٩٩٦ وتعديلاته مكنت المؤسسات والمصانع من تسريح ما يقارب ٣٧٥٠ عامل أردني خلال عام ٢٠٠٩ إلى جانب ما يقارب ٦٩٠٠ عامل أجنبي. فقد تقدمت ٣٢ شركة إلى وزارة العمل بطلبات خلال العام الفائت ٢٠٠٩ لتسريح العديد من العاملين الأردنيين لديها استنادا إلى المادة ٣١ من قانون العمل الأردني رقم ٨ لعام ١٩٩٦ وتعديلاته. وتم الموافقة على ٢٩ طلب منها، تم بموجبه الاستغناء عن ١٠٥٢ عاملاً.

إلى جانب ذلك، تم الاستغناء عن خدمات ما يقارب ٢٢٥٠ عاملاً أردنيا خارج إطار الموافقات التي تقدمت

الشركات ال ٢٩، غالبيتهم يعملون في قطاع الغزل والنسيج والمناطق الصناعية المؤهلة. كذلك تم الاستغناء عن خدمات ما يقارب ٦٩٠٠ عامل آخرين من العمالة الوافدة (المهاجرة) غالبيتهم من الجنسيات الهندية والبنغالية.

بالإضافة إلى ذلك، هنالك مئات العاملين الذين تم تسريحهم من أعمالهم دون الرجوع إلى وزارة العمل، فجزء منهم تم تخييرهم بين تعويض الفصل التعسفي الذي يقره قانون العمل بمبلغ يتراوح ما بين ٣ إلى ٦ شهور، أو استقالة طوعية مقابل تسوية بتعويض يزيد عن حقوق العامل المفصول تعسفيا حسب نصوص قانون العمل، مثل دفع تعويض المفصولين براتب ستة أشهر أو سنة أو سنتين وغيرها من التعويضات، ومن هذه الشركات من أجبرت العاملين على ترك العمل لأسباب متنوعة.

وخلال الشهرين الأولين من العام الجاري ٢٠١٠ تم تسريح ٤٧٢ عاملاً جراء موافقة وزارة العمل على طلب واحد من طلبات الشركات الخمسة التي تقدمت إليها لتسريح العمال. إلى جانب قيام وزارة الزراعة بتسريح ٢٥٦ عامل من عمال المياومة العاملين لديها، وما زال هذا الموضوع قيد التفاوض بين اللجنة النقابية لعمال المياومة والحكومة بعد قيام العمال المفصولين بسلسلة من الاعتصامات أمام مجلس الوزراء.

ويعزى السبب وراء تباين الأرقام ما بين وزارة العمل والأرقام الحقيقية للعمال المسرحين من أعمالهم إلى

قطاع الانشاءات والبناء إلى جانب تعثر بعض المصانع الأردنية العاملة في مجال السيراميك بسبب ضعف منافسة المنتج الأردني أمام المنتجات المستوردة الشبيهة والتي أغرقت السوق الأردني بأسعار منخفضة مقارنة مع أسعار المنتجات الأردنية. وتوزع باقي المسرحين الذين تم رصدهم على القطاعات الاقتصادية الأخرى.

العاملون الأردنيون في الخارج:

أما بخصوص العاملين الأردنيين في الخارج، فإنه لا يوجد أية تقديرات رسمية أو غير رسمية حول أعداد الذين فقدوا وظائفهم خلال عام ٢٠٠٩ الماضي. إلا أن المعلومات الأولية التي تم رصدها من خلال الاتصال مع العديد من العاملين وبعض ذوي العلاقة في عدد من دول الخليج العربي، أفادت أن هنالك بضع مئات من الأردنيين فقدوا وظائفهم جراء تأثر هذه الدول بالأزمة التي ضربت الاقتصاد العالمي أواخر عام ٢٠٠٨ والعام ٢٠٠٩، غالبيتهم تركزوا في قطاعات الانشاءات والمالية وتكنولوجيا المعلومات، والبعض منهم عاد إلى الأردن وأخر بقى هنالك، وتشير المعلومات المتوفرة أن التخوفات من عمليات تسريح من العمل في هذه الدول ما زالت قائمة. وتشير الأرقام أن أعداد الأردنيين المقيمين في الخارج تقارب ٦٠٠ ألف أردني، منهم حوالي ١٤١ ألف يعملون في الدول العربية ويتوزعون كما يأتي: ما يقارب ٥٥ ألف يعملون في دولة الإمارات العربية المتحدة، وما يقارب ٥١ ألف يعملون في المملكة العربية السعودية، إلى جانب ١٩ ألف تقريباً يعملون في دولة الكويت، وما يقارب ٩٥٠٠ أردني يعملون في دولة قطر، ويعمل في الجماهيرية

أن العديد من المؤسسات أغلقت نهائياً وسرحت عمالها دون تقديم طلبات إلى وزارة العمل، خصوصاً في المناطق الصناعية المؤهلة.

وعلى الرغم من الأعداد الكبيرة التي تم تسجيلها من قبل وزارة العمل والنقابات العمالية الأردنية ووسائل الإعلام الأردنية، فإن المرصد العمالي الأردني يرى أن أعداد الذين فقدوا وظائفهم خلال عام ٢٠٠٩ والشهرين الأولين من عام ٢٠١٠ يتجاوز هذه الأرقام كثيراً، في ضوء طبيعة وبنية سوق العمل الأردني. إذ أن العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تشكل الغالبية بين المؤسسات الاقتصادية في الأردن، تقوم بتسريح عمالها دون الإعلان عن ذلك، ودون الرجوع إلى وزارة العمل، هذا إضافة إلى أن غالبية العمال في الأردن لا يتواصلون مع النقابات العمالية لأسباب متعددة، وبالتالي لا يبلغونها عن أحوالهم، وبذلك لا تعلم هذه النقابات بوجود عمليات فصل أو تسريح من العمل.

وفي ضوء الأرقام التي تم الحصول عليها، فإن أكثر القطاعات الاقتصادية تائراً بعملية التسريح الجماعي للعمال كان قطاع الغزل والنسيج، إذ تم خلال عام ٢٠٠٩ تسريح ٩٤٣٢ عاملاً من عمال أردنيين ووافدين منهم ٢٤٨٠ عامل أردني و ٦٩٥٢ عامل وافد. حيث أغلقت عشرات الشركات العاملة في المناطق الصناعية المؤهلة. تلا ذلك قطاع العاملين في البناء إذ تم إنهاء خدمات ١١٥٠ عاملاً بسبب الظروف المالية المتعثرة التي واجهتها العديد من الشركات العاملة في هذا القطاع بسبب تراجع

العمل تؤشر إلى أن غالبية القطاعات ستتراجع فيها عمليات تسريح العمالة بسبب توقعات النمو الايجابي فيها. إلا أن هنالك قطاعات اقتصادية تواجه صعوبات كبيرة ستؤدي إلى ازدياد عمليات تسريح العمال منها، مثل قطاع البناء والانشاءات، خاصة في ظل تراجع نشاط البناء، وتعثر وتراجع الأداء الإنتاجي للعديد من الشركات العاملة في قطاع إنتاج السيراميك وغيرها بسبب ضعف منافسة المنتج الأردني أمام المنتجات المستوردة الشبيهة والتي أغرقت السوق الأردني بأسعار منخفضة مقارنة مع أسعار المنتجات الأردنية.

أيضا يوجد بعض التخوفات من أن تبقى العديد من القطاعات الاقتصادية فيما تبقى من هذا العام ٢٠١٠ تحت تأثير الأزمة الاقتصادية التي عانت منها خلال عام ٢٠٠٩ الماضي، الأمر الذي سيدفع هذه الشركات إلى تسريح المزيد من العاملين لديها. من جانب آخر هنالك تخوفات من أن تستمر الحكومة في عمليات تسريح العاملين بالمياومة لديها كما حدث مؤخرا مع العاملين بالمياومة في وزارة الزراعة. كذلك هنالك تخوفات من أن تلقي تداعيات خطط الحكومة الرامية إلى تقليص الإنفاق العام للحكومة لهذا العام، إلى تراجع بعض القطاعات الاقتصادية وبالتالي فقدان العديد من العاملين في هذه القطاعات لوظائفهم.

الليبية حوالي ٣٥٠٠ أردني، وكذلك سلطنة عمان التي يعمل فيها ما يقارب ٣٤٠٠ أردني.

مبررات تسريح العمال:

تفيد المعلومات التي تم رصدها أن هنالك سببين أساسيين قادا إلى عمليات التسريح الجماعي للعاملين في الأردن خلال عام ٢٠٠٩ والشهرين الأولين من عام ٢٠١٠، إذ أن إغلاق الشركات كان السبب الرئيسي في تسريحهم، يليه قيام العديد من الشركات بإعادة الهيكلة لاستفادة من نص المادة ٣١ من قانون العمل الأردني، والذي يسمح للشركات بإنهاء عقود العمل غير محدودة المدة أو تعليقها كلها أو بعضها إذا واجهت صاحب العمل ظروف اقتصادية أو فنية أو استبدال نظام إنتاج بآخر وهو الذي يطلق عليه بإعادة الهيكلة، أو التوقف نهائيا عن العمل.

ورغم إقرار العديد من النقابيين العماليين والمسؤولين الحكوميين أن الكثير من الشركات تتحايل على القانون في مطالبتها بالإغلاق أو إعادة الهيكلة، إلا أن غالبية الطلبات التي قدمت إلى وزارة العمل في عام ٢٠٠٩ والشهرين الأولين من العام الجاري ٢٠١٠، تمت الموافقة عليها، إذ تقدمت خلال الفترة المذكورة ٣٧ شركة إلى وزارة العمل بطلبات إعادة هيكلة وإغلاق، وتمت الموافقة على ٣٠ طلب منها بواقع ٨١ بالمائة من الطلبات.

توقعات متفاوتة لعام ٢٠١٠

القراءة الأولية لواقع القطاعات الاقتصادية وواقع سوق

التوصيات:

يوصي التقرير بما يلي:

١. تعديل المادة ٢٥ من قانون العمل الأردني والمتعلقة بالفصل التعسفي، بحيث يتم إلزام الشركات بإرجاع العامل إلى عمله وزيادة قيمة التعويض للعامل حال ثبوت حالة الفصل التعسفي، إذ أن قيمة التعويض في النص الحالي منخفضة ويتراوح بين ٣ إلى ٦ أشهر فقط.
٢. تعديل نص المادة ٣١ من قانون العمل التي تسمح لصاحب العمل بتسريح العمال؛ بحيث يتم وضع ضوابط مشددة أمام صاحب العمل لتسريح العمال الجماعي.
٣. توسيع مظلة التأمينات الاجتماعية لمشتري المؤسسة

- العامّة للضمان الاجتماعي بحيث تشمل التأمين ضد البطالة، وخاصة للعمال الذين يتم تسريحهم من أعمالهم وذلك للتخفيف من الآثار السلبية الاقتصادية التي يتعرضون لها عند وبعد تسريحهم من أعمالهم.
٤. بناء قاعدة بيانات للإحصائيات المتعلقة بالعمال المسرحين من وظائفهم، سواء من الشركات التي تقدم طلباتها لوزارة العمل أم تلك التي لا تتقدم بطلبات للوزارة.
٥. حماية بعض الصناعات الأردنية من عمليات إغراق السوق بسلع منافسة تهدد وجودها.